الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأحد 13 سبتمبر 2020

البلاد

أبواب مفتوحة عن بعد..

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تنظيم الأيام الخاصة بالأبواب المفتوحة على الجامعة حصريا عن بعد، وذلك جراء الظروف التي تعيشها البلاد في ظل تفشي فيروس كورونا، ابتداء من 15 أكتوبر 2020. وهي مراسلة الوصاية إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات بالاتصال مع مدراء المؤسسات الجامعية، فقد جاء هذا القرار طبقا لما ورد في البروتوكول الذي أعده القطاع لمواجهة تفشي فيروس كورونا والمصادق عليه من طرف اللجنة العلمية على مستوى وزارة الصحة والمندرج في مجال التكفل بحاملي شهادة البكالوريا دورة 2020. وطالبت الوزارة جميع مدراء مؤسسات التعليم العالي، بالشروع في التحضير لهذه العملية، على أن يتم توفير كل المعلومات ذات الصلة بمسار التكوين التي تخص حاملي شهادة البكالوريا الجدد على الموقع الرسمي لكل مؤسسة جامعية..

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

ندوتان جامعيتان للغرب والشرق لمناقشة استئناف النشاطات البيداغوجية

ترأس الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي صبيحة أمس السبت اجتماعا للندوة الجهوية لرؤساء المؤسسات الجامعية بالغرب عن طريق التحاضر المرئي عن بعد، حسبما أفاد به بيان لذات الوزارة.

وأضاف ذات المصدر انه «في مساء نفس اليوم ترأس اجتماعا للندوة الجهوية للمؤسسات الجامعية شرق، لتقييم استقبال طلبة الدكتوراه وطلبة الماستر 2، وسنوات التخرج في بقية التخصصات الأخرى بالمدارس العليا والمدارس العليا للأساتذة».

وقد جرى «نقاش ثري ومتنوع» تم الاستماع فيه لكل مديري المؤسسات الجامعية بالندوتين الجهويتين للغرب والشرق وكذا مديري الخدمات الجامعية، حيث تم تقييم استئناف النشاطات البيداغوجية في الفترة من 23أوت إلى غاية 9 سبتمبر 2020.

وقد تم-يشير بيان الوزارة- اعتبار الظروف التي جرت فيها هذه النشاطات مقبولة خلال هذه الفترة. كما تم الاستماع لجاهزيتهم واستعداداتهم لاستئناف النشاطات البيداغوجية الحضورية بدءا من 19 سبتمبر 2020.

وفي نفس السياق ستعقد الندوة الجامعية للوسط يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2020 بجامعة باب الزوار، لمناقشة المواضيع سالفة الذكر.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

التزامات وإجراءات هامة لتحسين الوضع داخل الجامعة

تفاصيل اللقاء الذي جمع الوزير باتحادية التعليم العالي والبحث العلمي

■ اللجان المُشتركة بين الوزارة والاتحادية تُنصب اليوم

كشفت، أمس، الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، أن اللقاء الأخير الذي جمعها مع وزير القطاع، عبد الباقي بن زيان، انتهى إلى عدة إجراءات هامة منها «التزام الوزير بتسوية ملف المخلفات المالية الناجمة عن الترقية في شتى الرتب أو الدرجات أو الساعات الإضافية في أقرب الآجال»، مع تشديده على أن الوزارة حريصة على ملف السكن وتجتهد في تسويته بالآليات المُتاحة..ومن أجل المتابعة المستمرة لكل الملفات المطروحة في حينها، تم الاتفاق على تناولها في إطار اللجان الوطنية المشتركة التي سيتم تنصيبها اليوم.

■ فريد . ب

فبخصوص الشراكة والحوار على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية، عبرت الاتحادية في بيانها الصادر، أمس، والموقع من طرف أمينها العام الدكتور مسعود عمارنة، عن ارتياحها لـ «آليات الحوار والتشاور على المستوى المركزي»، ودعت إلى «ضرورة تعميم هذا السلوك على مستوى جميع المؤسسات الجامعية والبحثية والتي يُفترض أن لا تحيد عن حذو الوصاية في ذلك بما يفيد معالجة مختلف المسائل على نحو تشاركي».

الوزير سيُتابع بحزم سير الحوار مع الشريك الاجتماعي

ورفعت الاتحادية على طاولة الوزير، ملف المؤسسات الجامعية والبحثية التي لازالت تخلُ بمبدأ الحوار، وهو ما جعل الرجل الأول على القطاع يُشدد على أنه سيُتابع بحزم كل الانشغالات في هذا الصدد، ونوه «بأهمية تفتح المسؤولين عبر الجامعات على الشريك الاجتماعي وتبني الحوار العملي والهادف في شتى الملفات».

ولدى التطرق لملف السكن الذي شغل حيزًا هاما في اللقاء، أكدت اتحادية التعليم العالي والبحث العلمي المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بأنها طرحت بشكل مُفصل ما رصدته لدى شريحة عريضة من الأساتذة الجامعيين والدائمين ومستخدمي دعم البحث في هذا الجانب، ورفعت في هذا السياق عدة مطالب، جاء في مقدمتها «تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارة السكن المؤرخة في 27 مارس 2014، المتعلقة بتعويض السكنات التي عرفت مشاكل في الانجاز وعددها 4900 مسكن عبر 40 ولاية، ورفع التجميد عن عديد المشاريع عبر جامعات الوطن واستكمال تلك التي لا تزال في طور الانجاز»، كما رفعت «مسألة المشاريع المبرمجة بدون وعاء عقاري مثل حصة 650 سكن بالجزائر العاصمة للنظر في تسويتها، وطلبت بإرجاع حصة 60 سكن بالمركز الجامعي ميلة والتي تم سحبها سابقا».

اقتراح إنشاء لجان لمتابعة عملية إنجاز المشاريع السكنية

وفيما يخص الباحثين الدائمين ومستخدمي دعم البحث عبر الوطن، ألحت الاتحادية على «ضرورة التكفل بهذه الشريحة وتمكينها من كافة الصيغ السكنية والتكفل بانشغالات هذه الشريحة إزاء السكن، وتم التأكيد على مسألة 550 سكن المبرمج منذ 2013»، كما تم «اقتراح تخصيص الوعاء العقاري لفائدة الباحثين الراغبين في إنجاز سكناتهم بشكل خاص كبديل يساهم في تلبية الحاجة ويخفف الضغط»، وجددت الاتحادية مطلبها المتضمن «التنازل عن السكنات الوظيفية الجديدة والقديمة لصالح المستفيدين منها ضمانا لاستقرارهم الاجتماعي والنفسي وأدائهم البيداغوجي والعلمي ولما فيه من عوائد مالية للخزينة العمومية أيضا» ومن أجل تعزيز متابعة إنجاز المشاريع السكنية المتأخرة، دعت الاتحادية إلى «إنشاء لجان متابعة بين الولاية ومديريات المؤسسات الجامعية وممثلي الأساتذة المعنيين».

وحسب البيان، فإن الوزير تجاوب «بتفهم كبير وسعة نظر»، مع ما طرحته الاتحادية في هذا الشأن، وتناول «بإضاءة شاملة وصورة دقيقة ملف السكن الوظيفي في القطاع وما تنشده الدولة في سياق الاهتمام بشريحة الأساتذة والباحثين ومستخدمي دعم البحث» وشدد على أن «الوزارة تقف على تناول هذا الملف بشكل حريص في شتى جوانبه، وتسجل كل ما يطفو من مطالب موضوعية وتجتهد في تسويتها بالآليات المتاحة».

المُطالبة بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث

وفي سياق تناول ملف المسار المهني للأستاذ الباحث والباحث الدائم ومستخدمي دعم البحث شددت الاتحادية، خلال اللقاء، على «ضرورة تحيين الإطار القانوني بما يتناسب وانشغالات الأساتذة ويواكب تطلعات الجامعة الجزائرية»، وطالبت بـ «مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث.. وتبسيط إجراءات عملية التأهيل الجامعي - أي الترقية لرتبة أستاذ محاضر أ- وتخليصها من التعقيدات والعراقيل التي تكتنفها».

وبالنسبة للباحثين الدائمين، رافعت لصالح «مراجعة القانون الأساسي للباحث الدائم بما يخدم مساره المهني» ودعت إلى «تسوية بعض العراقيل التي تعترض تأهيل الباحثين، على غرار ما يصطدمون به من إجراءات مثل إلزامهم من قبل الهيئات العلمية للكليات على تقديم ملف بيداغوجي»، وأكدت على ضرورة «الاهتمام بمستخدمي دعم البحث لما لهم من مهام مهمة في دعم النشاط البحثي..ومراجعة قانونهم الأساسي ومواءمته مع متطلبات مسارهم المهني».

ورفعت في هذا الخصوص انشغالات ميدانية «أهمها ما تعلق بوضعية الترقية بالنسبة للموظفين المنتمين للرتب الآلية إلى الزوال كشعبة الصيانة والخدمة، المطروحة منذ سنة 2014» ونوهت بـ«الاختلال الوارد في القانون الأساسي لمستخدمي دعم البحث الذي لا يسمح بالترقية من تقني سام لدعم البحث في الرتبة 10 إلى ملحق الهندسة الرتبة 12 إلا عن طريق شهادة جامعية»، كما رفعت «وضعية المسجلين على قائمة التأهيل للترقية على سبيل الاختيار واستوفوا أكثر من عشر سنوات خدمة فعلية ولم يتم ترقيتهم رغم موافقة اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء على ذلك منذ سنة 2016».

إيفاد لجان تفتيش دورية للهيئات العلمية

وحول ملف الهيئات العلمية، أكدت الاتحادية على «ضرورة إعادة النظر في آليات تسيير هذه الهيئات ووجوب ضبطها بما يضمن تنفيذ القوانين المسيِّرة لها أولا، وثانيا ضمان حقوق الأساتذة في حدود صلاحياتها»، كما تم «التطرق إلى ضرورة وضع حد لبعض الممارسات السلبية التي تصدر عن القائمين على هذه الهيئات في بعض المؤسسات الجامعية، واقترحت «إيفاد لجان تفتيش دورية لهذه الهيئات لتحسين سيرها والوقوف على انشغالات الأساتذة وما يعترضهم من عراقيل على مستواها» وحسب البيان «تجاوب الوزير بإيجابية مع هذا المطلب».

دعوة إلى تحفيز المدراء ورؤساء فرق المخابر

أما بخصوص ملف المخابر، طالبت الاتحادية بـ «إعادة النظر في الإطار القانوني الذي يضبط سيرها» وتطرقت «بشكل واسع المشاكل التي تعترض سيرها لاسيما ما تعلق بالميزانية وعملية صرفها»، ودعت إلى «تحفيز المدراء ورؤساء الفرق وحتى الأعضاء فيها بعلاوات من أجل إنتاج علمي أكبر، مع توسيع أدوار المخابر وترقية تجاوبها مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي».

وفيما يتعلق المجلات العلمية، أشارت إلى أن «عدد المجلات العلمية المصنفة لا يغطي حاجيات الأساتذة للنشر، وهو ما يعرقل مسار الأساتذة المهني والعلمي ويطيل انتظارهم» وعليه دعت إلى «توسيع قائمة المجلات المصنفة مع الحفاظ على معايير الجودة بالنظر إلى العدد الكبير للأساتذة المقبلين على التأهيل وطلبة الدكتوراه المقبلين على المناقشة»، ودعت إلى «ضرورة إدراج حوافز مادية بالنسبة لرؤساء التحرير والمحررين، والمراجعين، ووضع إطار قانوني وآليات لتخفيف الضغط خلال قيامهم بالمهام الموكلة إليهم»، وبالنسبة لإجراءات الترقية لمصاف الأستاذية، دعت الاتحادية إلى «مراجعة قائمة المجلات المفتاحية وتوحيد الضوابط في تحديد المجلات المعنية».

وحول ملف الخدمات الاجتماعية، طالبت الاتحادية بمراجعة وضعية القوانين المسيرة لها لكونها لم تعد تواكب التطورات وطالبت بمراجعتها، كما رافعت لصالح إعادة النظر في طريقة تسيير هذه اللجان على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية وترقية نوعية برامجها السنوية بطريقة تمكن الأساتذة والباحثين من الاستفادة من خدماتها بشكل أفضل.

وعن المستحقات المالية الناجمة عن الترقية في شتى الرتب أو الدرجات أو الساعات الإضافية والتي لم يتم تسديدها منذ سنوات، شددت الاتحادية على ضرورة تسويتها، وهو ما تجاوبت معه الوزارة عبر تأكيد الوزير على سهره الفعلي على هذا الملف واعدا بتسويته في أقرب الآجال.

الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة النزاعات

ومن أجل المتابعة المستمرة لمثل هذه الملفات في حينها، تم الاتفاق خلال اللقاء على «تناولها في إطار اللجان الوطنية المشتركة التي سيتم تنصيبها اليوم مع تحديد تواريخ بدء أشغالها»، كما تم الاتفاق على «تشكيل فريق عمل يتكون من ممثلي الاتحادية وإطارات من الوزارة لمتابعة النزاعات التي قد تحصل على مستوى المؤسسات الجامعية و البحثية».

وبخصوص وضعية فضاءات المؤسسة الجامعية والبحثية وبعض مرافقها التي طالها التردي والتآكل بسبب الإهمال ونقص المتابعة والصيانة، قدمت الاتحادية مقترحا يتضمن وضع بروتوكول بخصوص الصيانة والنظافة والأمن في الحرم الجامعي، كآلية عملية لمتابعة هذا الشأن والحرص عليه باستمرار، في سياق متصل، رافعت لصالح الاستمرار في اعتماد التعليم الالكتروني وترقيته خلال فترة الوباء وبعدها.. وكذا «وجوب ضبط تسيير الجامعة على إيقاع التحول الرقمي الذي يجب تبنيه كأحد أسس الحوكمة وبعث الجودة بالمعايير الحديثة».

وفي الأخير، سجلت الاتحادية «التفاعل الإيجابي الوزير بخصوص كل هذه الملفات»، وشددت على أنها «ستبقى في متابعة حريصة على تجسيد هذه المطالب في إطار اللجان الوطنية المشتركة بين الاتحادية والوزارة أو عبر آليات عملية وتنسيقية أخرى».

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

تنصيب لجان مشتركة بين الوزارة والاتحادية الوطنية للتعليم العالي

دعم المقاربة التشاركية للتكفل بانشغالات الأساتذة والباحثين

تنصب اليوم، اللجان الوطنية المشتركة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي والمكلفة بالمتابعة المستمرة لمختلف القضايا والانشغالات التي تهم بصفة خاصة الأستاذ الباحث والباحث الدائم ومستخدمي دعم البحث وأساتذة العلوم الطبية والقطاع بصفة عامة.

ص.محمديوة

وحسب بيان أصدرته أمس، الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وقعه أمينها العام مسعود عمارنة، سيتم بمناسبة مراسم التنصيب، تحديد تواريخ بدء أشغال هذه اللجان التي سبق وأن اتفقت الوصاية مع النقابة على تفعيلها لإيجاد حلول للانشغالات البيداغوجية والاجتماعية للأستاذ الجامعي.

وإضافة إلى تنصيب هذه اللجان، تم أيضا الاتفاق خلال اللقاء الذي جمع مؤخرا ممثلين عنها ووزير التعليم العالي والبحث العلمي في إطار سلسلة اللقاءات التنسيقية والعملية التي تعقدها الوزارة مع الشريك الاجتماعي، على تشكيل فريق عمل يتكون من ممثلي الاتحادية وإطارات من الوزارة لمتابعة النزاعات التي قد تقع على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية.

وسجلت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي أمس، ارتياحها الكبير لما وصفته بـ"الارتقاء المتميز" و"النقلة النوعية" التي أصبحت تعرفها المقاربة التشاركية التي تبنتها الوصاية لإرساء الشفافية والتناول المتفتّح لمختلف القضايا والمشاكل التي يعرفها القطاع. كما ثمنت "عزمها الأكيد على تكريس الحكامة والتدبير المبني على النتائج في تسيير الشأن الجامعي" ضمن رؤية قالت إنه "لطالما تبنتها الاتحادية لما تحمله من توجه عملي سديد لا غنى عنه للسير الأمثل والنوعي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي".

وعاد بيان النقابة إلى مضمون اللقاء الذي جمع قبل أيام أعضاء أمانتها العامة بوزير القطاع عبد الباقي بوزيان، بحضور إطارات الوزارة، والذي قالت إنه تم "في جو من التبادل المتفتح على كل الآراء والتشاور الحضاري بين الوصاية والاتحادية"، مذكرة بأن اللقاء تطرق بشكل مستفيض إلى 8 ملفات أساسية تتعلق بقضية الشراكة والحوار على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية وملف السكن ومسألة المسار المهني للأستاذ الباحث والباحث الدائم ومستخدمي دعم البحث، بالإضافة إلى ملفات الهيئات العلمية والمخابر والمجلات العلمية والخدمات الاجتماعية وأخيرا محور يتناول المخلفات المالية.

وكلها ملفات قدمت النقابة الوطنية حلولا ومقترحات عملية بشأنها وقالت إنها لمست تجاوبا وتفاعلا إيجابيا لدى وزير التعليم العالي الذي سبق أن دعا الشركاء الاجتماعيين ومختلف الفاعلين في قطاع إلى مرافقة انشغالاتهم ومطالبهم بالحلول.

الخبر
EL KHABAR

وزارة التعليم العالي تربطه بأسباب قاهرة

امتحان بديل للغائبين عن امتحانات السداسي الثاني

● راسلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رؤساء الجامعات، تذكرهم بالتعامل مع امتحانات السداسي الثاني بسلاسة أكثر ومراعاة ظروف الطلبة، والأمر يتعلق بغياب هؤلاء عن الامتحانات المبرمجة سبتمبر، بمنحهم الحق في إجراء امتحانات بديلة لاحقا وهذا إن كانت وراء غيابهم أسباب قاهرة.

وحسب التعليمة التي تحمل رقم 967 موقعة من قبل الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي صادرة نهاية الأسبوع الماضي، فإنه بخصوص التعامل مع غيابات الطلبة في امتحانات السداسي الثاني وعملا بأحكام القرار رقم 633 المؤرخ في 26 أوت 2020 الذي يحدد الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجيين والتقييم وانتقال الطلبة، في ظل فترة "كوفيد19" بعنوان السنة الجامعية 2019-2020 لاسيما المادتين الرابعة والتاسعة منه، فإنه يمنح الحق للطلبة الذين غابوا في هذه الامتحانات لظروف قاهرة الاستفادة من إجراء امتحان بديل يتم تنظيمه وتحديد شكله من قبل الفرقة البيداغوجية بالتنسيق مع الهيئة الإدارية المعنية.

وكانت التعليمة رقم 633 الموجهة إلى رؤساء المؤسسات الجامعية حدد فيها الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجيين والتقييم وانتقال الطلبة في ظل فترة كوفيد-19 بعنوان السنة الجامعية 2019/2020، حيث أشارت التعليمة إلى أنه يمكن أن يجري تقييم الطلبة وفقا لأحد الأشكال المعروفة، وهذا بعد أخذ رأي الفرقة البيداغوجية سواء كان حضوريا أو عن بعد، وتنظم مناقشات مذكرات نهاية الطور بالطرق المناسبة المحددة من قبل اللجان البيداغوجية. أما المذكرة التي لم تناقش يتم تقييمها من قبل المشرف وممتحنين.

وبالنسبة لطلبة نظام الليسانس، الماستر والدكتوراه "آل. آم. دي"، يتم الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس، إذا تحصل الطالب على مجموع 30 رصيدا، بغض النظر عن توزيعهم بين السداسيين، ويتم الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس إذا تحصل الطالب على مجموع 90 رصيدا دون الاعتداد بالمواد الأساسية المقررة، ويتم الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر إذا تحصل الطالب على مجموع 45 رصيدا دون الأخذ بعين الاعتبار بالمواد الأساسية المقررة. ويسمح بالتعويض بين الوحدات التعليمية للسداسيين لطلبة السنة أولى ماستر، وبالنسبة لطلبة النظام الكلاسيكي والمدارس العليا لا تأخذ بعين الاعتبار النقطة الإقصائية للمادة أو الوحدة التعليمية المتحصل عليها خلال السداسي الثاني.

كما سبق وأعطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رؤساء المجالس العلمية عبر الكليات والمعاهد، الضوء الأخضر للفصل في وضعية المعنيين بالماستر 2، الذين بقي أمامهم مذكرة التخرج والتربصات الميدانية في المؤسسات، بإيجاد ميكانيزمات من شأنها تسهيل عملية تسوية الملفات، وبموجبها اجتهدت الجامعات وكلفت رؤساء المجالس العلمية لمختلف الكليات بالتصرف بما يرونه مناسبا للفصل في ملفات المعنيين وهناك مجالس علمية خلصت إلى قبول المذكرات التي قطع فيها الطلبة أشواط تجاوزت 70 في المائة، في خطوة للتخفيف على الطلبة المعنيين والعمل على تمرير أكبر عدد منهم، في حين ستكتسي التربصات بالمؤسسات خصوصية ستقوم كل جامعة بما تراه مناسبا، كأن تستأنف هذا الأخير بعد استئناف عدد من المؤسسات لنشاطها وتفعيل الاتفاقيات وتعديلها تماشيا مع الظرف الراهن، كتقليص مدة التربص مثلا وحتى الساعات المخصصة للقيام بهذا النوع من الدروس، مع إمكانية تأجيل بعضها إلى وقت لاحق.

رشيدة دبوب

الفجر

للمطالبة بالتوظيف المُباشر

حاملو الدكتوراه والماجستير ينظمون وقفة احتجاجية ثانية الأسبوع المقبل

■ طالبت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير بتفعيل النصوص القانونية للتوظيف المباشر لحاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير، مشيرة إلى تنظيمها لوقفة احتجاجية وطنية ثانية يوم21 من الشهر الجاري أمام مقر البرلمان، تتخللها مسيرة سلمية نحو قصر الحكومة.

وأوضح التنسيقية في بيان لها، أن اللجوء للاحتجاج يأتي "بعد عديدة من معاناة فئة حاملي اعلى الشهادات من ويلات البطالة والتهميش اللذين لا يجدون أي تبرير من الناحيتين القانونية والمنطقية، باعتبار ان القانون يقضي بأن فتح مناصب الدكتوراه يخضع بالضرورة لمعيار الاحتياجات الكمية والنوعية للأساتذة الباحثين المعبر عنها من قبل الجامعات، وهذا ما يؤكده الواقع العملي في الجامعات التي تلجأ دوما الى فئة حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه لاستغلالهم أساتذة مؤقتين لضمان استمرارية النشاطات البيداغوجية، تحت طائلة النقص الفادح الذي تعاني منه من حيث التكوين والتأطير، لدرجة أنه في العديد من الكليات على مستوى الجامعات الوطنية تفوق نسبة الأساتذة المؤقتين 80 بالمائة من مجموع الأساتذة القائمين على التكوين والتأطير البيداغوجي"..

وأضاف البيان "أن التنسيقية ذاتها سمت في كل مرة قبل اللجوء إلى الوقفة

الاحتجاجية الوطنية الثانية، الى اسماع صوتها وايصال مطلب التوظيف الى الجهات العليا للبلاد، خاصة أمام تجاهل التام من قبل الوزارة الوصية بعد الوقفة الاحتجاجية الأولى أمام مقر الوزارة الوصية، بالإضافة الى وقفات أخرى وحملات الكترونية أخرى على صفحات الفايس بوك وتويتر، حيث شددت التنسيقية" على أنها تلتزم في تنظيمها للوقفة الوطنية الاحتجاجية، باحترام كافة الإجراءات الأمنية المتعلقة بالنظام العام والصحة العمومية في ظل تفشي الوباء، وتعمل بصرامة على التأكيد على ضرورة ارتداء الكمامات واحترام المسافة الجسدية بين الأعضاء الحاضرين".

■ ي.ع

الفجر

ورشة وطنية لتحديد الآليات

شهادات تعليمية لخريجي الزوايا

عبد الله بن

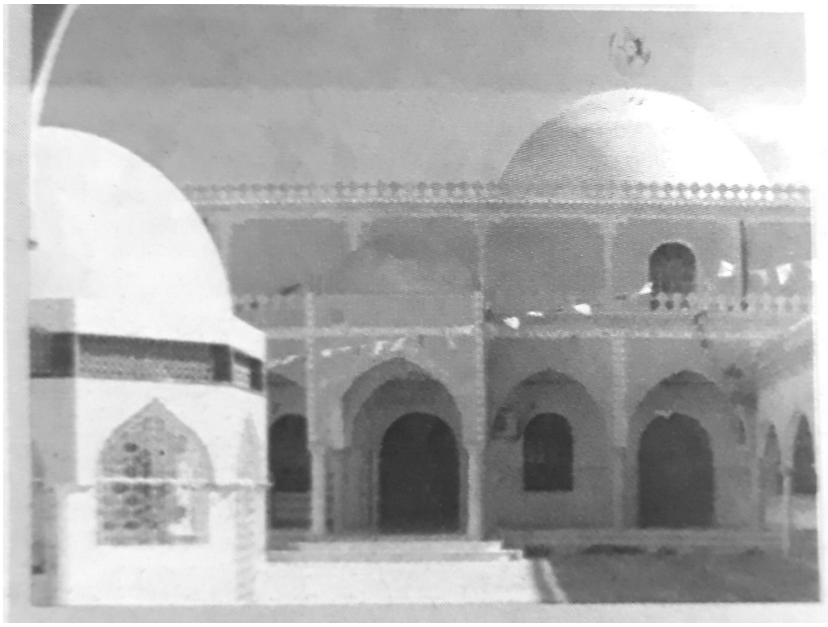

أعلن أول أمس عيسى بلخضر مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالجمعيات الدينية، بالجلفة، عن تنظيم ورشة وطنية ستعكف على دراسة إمكانية حصول خريجي الزوايا على شهادات نهاية التعليم.

ولدى إشرافه على لقاء مع ممثلي الزوايا والمدارس القرآنية والجمعيات الدينية بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة "زيان عاشور"، أوضح بلخضر أنّه تقرر إعداد ورشة وطنية لدراسة إمكانية حصول الطلبة المتخرجين من المدارس التي تعتمد برامجها على المرجعية الدينية فقها وتربية وعقيدة على شهادات".

واعتبر بلخضر أنّ طلبة الزوايا "هم خير زاد للبلد في هذه المرحلة وخير من يدافع عن الهوية والذاكرة الوطنية ومن ثمة لا بدّ من إيجاد صيغة قانونية حتى تكون لهم شهادات يواصلون بها تعليمهم أويوظفون بها". وقال بلخضر: "شرعنا في دراسة بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الدينية والتعليم العالي لنجد مخرجا في أقرب الأوقات، بغرض توفير شهادات للمستويات المتعددة لخريجي الزوايا". وأشار بلخضر إلى أنّ الورشة الوطنية سيدعى لها ممثلو الولايات ومعظم الزوايا، مبرزا أهمية إنتاج برنامج متكامل حتى يضاف لخريج الزاوية إلى جانب حفظ القرآن الكريم، كلاً من جانبي "الرواية" و"الدراية" (أي العمل بالأحكام والقراءات). ونوه مستشار الرئيس بشروع بعض الزوايا في تدريس الأحكام بالطريقة المغاربية وهو ما جعل إخواننا المشارقة يستفيدون من ذلك". وأردف بلخضر أن الورشة "ستعمل على برنامج توافقي شامل فيه الحد الأدنى من علوم اللغة وبعض العلوم الشرعية ثم يستكمل في الجامعات".

EL MOUDJAHID

UNIVERSITÉ DE M'SILA

L'UTILITÉ DU PROTOCOLE SANITAIRE POUR LA REPRISE DES COURS

Le recteur de l'université de M'sila, le professeur Kamal Baddari, a estimé que le protocole sanitaire, adopté par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, permet d'assurer la reprise des cours dans de bonnes conditions.

Il a précisé que le ministère a engagé une stratégie nationale capable de réussir ce rendez-vous important attendu par toute la famille universitaire, ce qui offre la possibilité d'atténuer les effets de la pandémie de coronavirus, à travers l'achèvement de l'année universitaire en cours et le lancement de celle de 2020-2021 en toute sécurité.

Le professeur Kamal Baddari a annoncé que les préparatifs engagés pour réussir la nouvelle rentrée ont permis de traiter tous les obstacles liés aux effets de la propagation de la pandémie, que ce soit la gestion, l'évaluation ou le passage, grâce aux dispositions contenues dans l'arrêté ministériel 633. Le professeur Kamal Baddari, qui a rappelé que l'université de M'sila a réalisé des avancées considérables en matière de modernisation et de numérisation des activités administratives, pédagogiques et de services, a déclaré qu'elle a gagné le pari de l'enseignement à distance. Il a annoncé, à ce titre, que pas moins de 3.670 cours ont été dispensés, grâce à ce moyen. Cela lui a permis de se classer première au niveau national sur ce plan.

Le professeur Baddari a souligné que l'objectif de toutes ces actions est d'arriver à une gouvernance numérique, ce qui a permis la limitation des effets de la pandémie de coronavirus. Grâce au protocole sanitaire adopté, «nous avons pu préserver la santé des membres de la famille universitaire», a indiqué le recteur de l'université de M'sila, qui a indiqué que c'est le défi qui doit être relevé, cette année, avec la reprise des cours. Revenant sur les avantages offerts par l'enseignement à distance, Baddari a rappelé que ceci figure parmi les priorités fixées par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique. Le professeur Abdelbaki Benziane a souligné que ceci renforce l'indépendance de l'étudiant et l'encourage à profiter des possibilités offertes par la technologie. Le recteur a insisté sur la nécessité de mettre tous les moyens de l'université à disposition, pour leur permettre de combler ce déficit. Il a rappelé le travail effectué en direction des enseignants qui ont bénéficié d'une formation spéciale, pour leur permettre d'améliorer leurs connaissances dans ce domaine.

Plus de 1.000 enseignants ont eu droit à cette formation, pour exploiter les différentes applications dans leur travail pédagogique ou de recherche. L'autre défi que l'université de M'sila doit relever est de renforcer et d'approfondir son ouverture vers son environnement économique et social, selon son recteur le professeur Kamal Baddari, qui a mis l'accent sur l'obligation pour cette institution d'être à l'écoute des préoccupations de la société.

«Nous devons participer au développement de la région, et pas seulement par la formation des cadres dont elle a besoin. Nous devons aussi apporter des solutions aux problématiques dont elle souffre sur tous les plans», a déclaré le professeur Kamal Baddari.

Ce dernier a rappelé les conventions signées avec différents partenaires, pour améliorer leur rendement. L'université a gagné, pour sa part, une plus grande connaissance du terrain, a-t-il rappelé.

«Cette notion de partenariat a été appliquée au sein de l'université», a affirmé le professeur Baddari, qui a souligné l'utilité de cette vision qui a apporté la stabilité qui a facilité l'engagement des actions prévues.

«Sans le dialogue lancé avec les partenaires sociaux, nous n'aurions pas réussi l'application d'un programme aussi important que le protocole sanitaire ou encore la numérisation des activités», a indiqué le recteur. «Nous avons décidé, en commun accord avec les mêmes partenaires, que ce dialogue soit permanent et global, pour pouvoir faire face aux défis qui se présentent à l'université», a conclu le professeur Baddari.

F. D.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

TLEMCEN

Université : une pédagogie revue et adaptée

Khaled Boumediene

Le recteur de l'Université « Abou Bekr Belkaïd » de Tlemcen, Kébir Boucherit, a indiqué hier à notre journal que le contexte sanitaire de coronavirus (Covid-19) impose de nouveaux textes pédagogiques propres à chaque type de formation. Ainsi, l'arrêté n°633 du 26 août 2020, publié dans le Journal officiel du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MESRS), fixe selon le recteur de l'Université de Tlemcen de nouvelles dispositions exceptionnelles en matière d'organisation et de gestion pédagogiques, d'évaluation et de progression des étudiants durant la période de l'année universitaire 2019-2020. « En ce qui concerne la progression dans les études, l'article 10 de cet arrêté stipule que les matières dispensées sont validées sur la base du contenu des enseignements réalisés en présentiel et à distance, sur appréciation des équipes pédagogiques. L'article précise que les formes d'enseignement qui n'ont pas été réalisées pour cause d'impossibilités matérielles, notamment pour raison de confinement ne sont pas prises en compte dans les décisions d'admission et de progression. Il s'agit notamment des matières à TP, ateliers, sorties sur terrain et stages. Les crédits alloués à ces activités seront déduits du seuil de décision de la progression des étudiants. Ces enseignements peuvent être alors enregistrés comme dettes à programmer au titre de l'année suivante ».

S'agissant des étudiants du système LMD, notre source a ajouté que « l'article 12 mentionne que la progression de la 1ère à la 2ème année de Licence est de droit si l'étudiant a capitalisé 30 crédits avec déduction des crédits des matières non réalisées, sans égard à leur répartition entre les deux semestres, la progression de la 2ème à la 3ème année de Licence est de droit si l'étudiant a capitalisé 90 crédits avec déduction des crédits des matières non réalisées, sans tenir compte des matières fondamentales exigées.

Pour le Master, la progression de la 1ère à la 2ème année est de droit si l'étudiant a capitalisé 45 crédits avec déduction des crédits des matières non réalisées, sans tenir compte des matières fondamentales exigées. La compensation entre les unités de d'enseignement des deux semestres est accordée aux étudiants de la 1ère année de Master ». Pour les étudiants du système classique et des écoles supérieures, M. Kébir Boucherit a fait savoir que « l'article 13 souligne que la note éliminatoire par matière ou par unité d'enseignement obtenue durant le second semestre de l'année universitaire 2019-2020 n'est pas prise en compte dans la progression de l'étudiant ».

Selon notre interlocuteur, l'article 14 indique que « l'échec aux études durant l'année 2019-2020 n'est pas comptabilisé dans le cursus universitaire comme retard pédagogique » et l'article 15 souligne que « les cours de renforcement programmés en 1ère année de Doctorat peuvent être dispensés à distance ».

Par ailleurs, le recteur de l'Université de Tlemcen a indiqué qu'une cellule composée de gestionnaires, de représentants syndicaux d'enseignants, d'étudiants et de travailleurs et aussi du représentant du secteur de la santé a été installée pour l'application des mesures contenues dans le protocole mis en œuvre par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique en vue de bien gérer la fin de l'année universitaire en cours et aussi la prochaine rentrée.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

TISSEMSILT

Coup d'envoi de l'université d'été virtuelle du Coran

Le coup d'envoi de l'université d'été virtuelle du Coran a été donné samedi à partir de Tissemsilt, a-t-on appris auprès de la Direction de cet établissement.

Cette manifestation, organisée par le centre culturel islamique de Tissemsilt, comprend le lancement, à travers la page officielle et le site électronique de cette institution cultuelle, d'un atelier pour l'apprentissage du Coran et ses dispositions au profit des jeunes encadrés par des instructeurs bénévoles du Livre saint, a-t-on expliqué.

Les jeunes apprenants pourront, lors de cette manifestation d'une durée de 15 jours, s'abreuver de connaissances à travers une série d'ouvrages de «tafasir» du Saint Coran et du Hadith mis entre leurs mains, mais aussi avoir certaines notions sur les savants de l'Algérie et l'histoire des zaouïas du pays grâce à une bibliothèque numérique.

Le programme comprend également des concours du meilleur enfant et celui du meilleur jeune récitant du Coran, ainsi que du meilleur chant religieux, a-t-on indiqué de même source, ajoutant que les travaux des participants seront réceptionnés via Internet. Les vidéos des conférences à présenter par des cadres de la Direction des affaires religieuses et des waqfs et des imams des mosquées du chef-lieu de la wilaya seront diffusées sur Internet. Les conférenciers aborderont des thèmes inhérents aux «bienfaits de la célébration de la nouvelle année de l'Hégire et de l'Achoura», ainsi que «les bienfaits de l'apprentissage du saint Coran».

L'EXPRESSION
Le Quotidien

Des diplômes aux élèves des zaouïas ?

Le conseiller du président de la République chargé des associations religieuses, Aïssa Belakhdar, a annoncé l'organisation prochaine d'un atelier national pour examiner la possibilité d'octroyer des diplômes de fin d'études aux élèves des zaouïas. Présidant une rencontre avec les représentants des zaouïas, des écoles coraniques et les associations religieuses tenue à la salle des conférences de l'université Ziane Achour, Belakhdar a indiqué «qu'il a été décidé l'organisation d'un atelier national pour examiner la possibilité d'octroyer des diplômes aux élèves sortant des écoles coraniques ayant des programmes basés sur la référence religieuse, en matière de jurisprudence (fiqh), éducation et doctrine». «Ces étudiants sont les meilleurs défenseurs de l'identité et de la mémoire nationale en cette conjoncture, a mis en avant le conseiller du président de la République, soulignant la nécessité de trouver une formule juridique pour leur délivrer des diplômes afin de poursuivre leur éducation et trouver des emplois.»